أمن المتوسط في ظل الحراك الديمقراطي بدول الجنوب

Security of the Mediterranean in light of the democratic movement in the South

أ.نعيمة خطير، جامعة الجزائر 03-الجزائر

ملخص: تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التحولات السياسية التي عرفتها المنطقة العربية إبتداءا من أواخر سنة 2010، وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على الأوضاع الأمنية بحوض البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة إستراتيجية تحظى بإهتمام القوى الإقليمية والدولية الكبرى ويمثل همزة وصل بين أوروبا والعرب، وذلك من خلال التعرف على أسباب هذه الثورات وخصائصها والمواقف الدولية منها، ثم الكشف عن تداعياتها على البيئة الأمنية للمتوسط ومستقبل هذا الأخير من خلال ما تطرحه هذه التحولات من فرص وتحديات.

الكلمات المفتاحية: الثورات العربية، التحولات السياسية، الأمن في حوض المتوسط .

Abstract : This study seeks to shed light on the political changes that the Arab region has experienced since the end of 2010 and its direct and indirect effects on the security situation in the Mediterranean basin as a strategic region that is of great interest to the regional and international powers and represents a link between Europe and the Arabs. By identifying the causes of these revolutions and their characteristics and international positions about them, and then reveal their implications on the security environment of the Mediterranean and the future of this one through what these transformations represent of opportunities and challenges.

Keywords : Arab Revolutions, Political Transformation, Security in Mediterranean**.**

مـقدمـة:

لقد شهدت المنطقة العربية منذ ديسمبر2010 إحتجاجات عارمة أدت إلى إسقاط عدة أنظمة ديكتاتورية في تونس، مصر وليبيا ودفعت إلى القيام بإصلاحات في دول مثل المغرب والجزائر والأردن وغيرها، مؤسسة بذلك لحقبة جديدة في تاريخ المنطقة إذا ما نجحت في التحول الديمقراطي، وقد تحدت هذه الأوضاع أو ما يسميها البعض"بالثورات العربية" العديد من المقولات النظرية، وكانت خارج إطار ما يفكر فيه علماء السياسة وخارج جل التنظيرات السياسية والدستورية التي تراكمت خلال عقود، ورغم تعدد الرؤى والتفسيرات المقدمة بشأن هذه الثورات فإنه لا ينبغي النظر إليها في إطارها الاحتجاجي الداخلي، ذلك أن لهذه الثورات بعدا جيو- استراتيجي مهم أيضا، يتمثل أساسا في تأثيرها في الخريطة الجيو سياسية للمنطقة وعلى توازنات القوى الإقليمية والعالمية، وما ينتج عن ذلك من تدهور للأوضاع الأمنية وأزمات اللا إستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط الذي تتقاسمه هذه الدول مع الجيران الأوروبيين منذ الأزل، وهو ما يفرض طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير موجات التغيير التي شهدتها المنطقة العربية على البيئة الأمنية للمتوسط؟

وتندرج تحت هذا السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية تمثلت في:

- ما هي التحديات التي تفرضها الثورات العربية على الأمن في المتوسط؟
- كيف انعكست هذه الثورات على الحوارات الأمنية بين الدول المتوسطية؟
- ما مستقبل الأمن في المتوسط بعد الثورات العربية؟

فرضيات الدراسة:

- أدت الثورات العربية إلى تعميق التحديات التقليدية وظهور تحديات جديدة تهدد الأمن في المتوسط.
- الثورات العربية ستؤدي إلى إعادة صياغة الحوارات والمبادرات الأمنية المتوسطية.
- سيظل حوض المتوسط منطقة لا أمن وبؤرة لا استقرار ما لم تستقر الأوضاع في دول الربيع العربي.

أولا. في مفهوم التحول الديمقراطي:

1. مفهوم التحول الديمقراطي وأشكاله:

خضع مفهوم التحول الديمقراطي بإعتباره أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية لمحاولات معمقة للتأصيل المفاهيمي، ونظرا لأن هذا المفهوم يتميز بالإتساع والشمول، فإن الوصول إلى تعريف إجرائي له يتطلب المرور عبر أصوله اللغوية، فكلمة"تحول" لغة تعني التغيير أو النقل، فيقال،حول الشيء أي غيره أو نقل مكانه(إبراهيم مصطفى وآخرون، 196، ص216).

وفي اللغة الإنجليزية، فنقول« transition » وتعني المرور أو الانتقال من حالة معينة أو وضع معين إلى حالة أخرى أو وضع آخر. (Oxford learner's pocket dictionary,2003, p460)

وكلمة "ديمقراطية" من أصل يوناني تعني: حكم الشعب أو إرادة الشعب، ويعرف التحول الديمقراطي "سالمون بيار"بأنه ظهور نظم سياسية مبنية على مبادئ جديدة: التعددية، التسامح، دولة القانون"(بلقيس أحمد منصور، 2004، ص29).

وهناك من يرى بأن التحول الديمقراطي هو مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية، يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني،مما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، مما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي(حسن سلامة، 1998، ص13).

وفي إطار تحديد مفهوم التحول الديمقراطي سعت العديد من الأدبيات السياسية إلى محاولة تأصيل عدد من المفاهيم ارتبطت بالتحول الديمقراطي منها:

الدمقرطة: مصطلح أستعمل لأول مرة من طرف الباحث"جيمس برايس" سنة 1888، ويقصد به عملية إضفاء الطابع الديمقراطي على النظام، أي أن يصبح ديمقراطيا(محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين، 1999، ص02).

الإنتقال الديمقراطي: هو أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي، وتعد من أخطر المراحل نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات، لأن النظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلطة تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والحديث، وكل الإتجاهات تشارك في السلطة وتتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والحديث، وكل الاتجاهات تشارك في السلطة سواء عن طريق الصراع أو الإتفاق(محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين، 1999، ص16).

التعزيز أو الترسيخ الديمقراطي: مرحلة لاحقة تعقب مرحلة الانتقال الديمقراطي، تتم فيها تقوية وتعزيز وترسيخ المبادئ الديمقراطية، بحيث تصبح المعايير والقواعد والمؤسسات الديمقراطية المرجعية الوحيدة في النظام وإطار العمل الشرعي الوحيد لممارسة السلطة والسعي للوصول إليها،وعبرها تتعمق وتتجذر الديمقراطية في الحياة المؤسساتية والاجتماعية والثقافية(أحمد منيسي، 2004، ص297).

أشكال التحول الديمقراطي: نقصد بها الطرق التي تتبع للإطاحة بالنظام غير الديمقراطي ، وهي :

أ.التحول من أعلى: هو الشكل الذي يكون فيه التحول نتيجة لمبادرة من الأعلى بواسطة النظام، بمعنى أن النخبة الحاكمة في النظام التسلطي هي التي تلعب الدور الرئيسي في القضاء على هذا النظام وتحويله إلى نظام ديمقراطي، ويرتبط هذا الشكل بوجود قادة إصلاحيين يميلون إلى إحداث تغيير يفتح المجال أمام تحول ديمقراطي حقيقي مثل: الأرجنتين بعد حرب فوكلاند 1982، زامبيا 1991، وتجدر الإشارة أن شكل التحول من أعلى قد لا يؤدي إلى تأسيس نظام ديمقراطي حقيقي، بل قد يكون مجرد مناورة من السلطة لتفادي الضغوط سواء كانت محلية أو دولية(أحمد منيسي، 2004، ص308).

ب. التحول من خلال التفاوض: وهو ما يسميه "صامويل هنتنغتون" بالإحلال التحويلي ويعرفه بقوله: "هو النمط الذي يتم عن طريق حدوث توافق على التغيير بين الحكومة والمعارضة بسبب حدوث توازن في معادلة القوة بينهما،فتوافق الحكومة على التفاوض مع المعارضة لتغيير طبيعة

النظام السلطوي وتحويله إلى نظام ديمقراطي، ومن هذا التعريف نستخلص مجموعة من المتغيرات التي تدفع كل من النظام والقوى السياسية إلى الدخول في مفاوضات من أجل التحول إلى الديمقراطية هي(معتز بالله عبد الفتاح، 2007، ص16):

- انهيار شرعية النظام السياسي أو أفول أيديولوجيته وتدهور الأحوال الإقتصادية ما يؤدي إلى مشاكل داخلية أو ضغوط خارجية متزايدة.
- إفتقاد القوى السياسية للقوى الكافية للإطاحة بالنظام القائم قسرا، مما يدفعها إلى قبول التفاوض على أمل الوصول إلى إتفاق يرضي الجميع.
- أو قد يكون هناك توازن في القوى بين النخبة الحاكمة والمعارضة.

وقد تعددت الحالات التي تشهد هذا النوع من التحول وأبرزها: جنوب إفريقيا خلال عام 1989 - 1990 بعد سنوات من الكفاح المسلح ضد العنصرية.

ت. التحول من خلال الشعب: هو التحول الذي يأتي في أعقاب صراعات عنيفة وإنتشار أعمال الإحتجاجات من جانب التنظيمات الشعبية والإضرابات العامة وقيام بعض أعمال العنف من جانب القوى الإجتماعية الرافضة للوضع القائم، فتستسلم القيادات السلطوية للضغوط وتبدأ الإصلاحات المطلوبة منها تجنبا لتفاقم الموقف وسعيا لإحتواء الأزمة التي فجرتها المطالب الشعبية، مثل ما حدث في الفليبين التي أجبر فيها الرئيس "جوزيف استراد" على التنازل على منصبه تحت وطأة التظاهرات الشعبية العارمة التي طالبت بملاحقته قضائيا على مخالفاته المالية وإنتهاكات حقوق الإنسان التي إرتكبها أو شارك مع قيادته في إرتكابه(بلقيس أحمد منصور، 2004، ص50).

2. **العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي:**

يذهب البعض للقول أن التحول الديمقراطي هو عملية يساهم فيها ثلاثة أطراف هي: النظام الحاكم والمعارضة والعوامل الخارجية، وهو ما يدفعنا للحديث عن أسباب داخلية وخارجية للتحول الديمقراطي:

أ.الأسباب الداخلية: وهي الأسباب السائدة داخل الدولة والتي تدفع للبدء عملية التحول الديمقراطي وتتمثل فيما يلي:

- انهيار شرعية النظام السلطوي: في غالب الأحيان نجد أن عدم قدرة النظم على تلبية مطالب شعوبها يساهم بشكل كبير في اهتزاز شرعيتها, ويرجع ذلك إلى سوء استغلال موارد الدولة وإلى فساد النظام الحاكم وضعف الأداء الإقتصادي والإنجازات العسكرية(عبد الغفار رشاد القصبي، 2004، ص19).
- دور النخب السياسية والمجتمع المدني: يعتبر هنتنغتون دور النخب محوري في عملية التحول الديمقراطي، ويعتبرها الفاعل الرئيسي في العملية، لأن التحول يتركز على خيارات وإدراك ومعتقدات وأفعال النخبة، وتعزيز الديمقراطية يعتمد على تعاقدات وإجماع النخبة، حيث يقول: "الديمقراطيات لا تنشأ بالأسباب بل بالمسببين"، ويدخل المجتمع المدني الذي يشمل المؤسسات والتنظيمات الطوعية غير الربحية، جماعات المصالح، الجمعيات، المنظمات الطلابية، كطرف ثالث في معادلة التحول بزيادته الوعي بضرورة التغيير، لذلك يعتبره "أليكسي توكفيل" حجر الأساس للديمقراطية(أحمد منيسي، 2004، ص304).

- مستوى التنمية الإقتصادية: إن للأبعاد الإقتصادية تأثيرا من مزدوج على عملية التحول الديمقراطي، فحدوث أزمات اقتصادية هو أحد الأسباب الدافعة إلى التحول، وفي الوقت نفسه نجد أن وجود هذه التنمية يوفر آفاقا واسعة للدفع بعجلة التحول إلى الأمام، حيث نجد الأمريكي"لايبست" يؤكد أن البلدان التي تتمتع بمستويات تنمية اجتماعية واقتصادية مرتفعة ذات نظم ديمقراطية، والدول الديكتاتورية فمستويات التنمية فيها منخفضة(عبد الغفار رشاد القصبي، 2004، ص2)، لكن يبقى السؤال مطروحا: كيف أن دولا متقدمة اقتصاديا مثل الصين وسنغافورة غير ديمقراطية، بينما استطاعت الهند بعد الإستقلال أن تخلق أكبر ديمقراطية نيابية في العالم؟.

وبعيدا عن هذا الطرح، تجدر الإشارة إلى أن تردي الأوضاع الاقتصادية داخل الدول ذات الحكم التسلطي يؤدي إلى اهتزاز شرعية النظام، وهو ما يترجم عن طريق احتجاجات ومظاهرات شعبية تخرج مطالبة بإحداث إصلاحات، كما حدث في الجزائر1988 فيما يعرف بانتفاضة الخبز، فالأزمات الاقتصادية تنشأ عن حالة من عدم الاستقرار التي تكون مدخلا مناسبا لدفع النظام في سبيل التحول الديمقراطي(بلقيس أحمد منصور، 2004، ص37) .

ب. الأسباب الخارجية: هي الأسباب النابعة من خارج بيئة النظام السياسي، والتي تأتي من النظام الدولي أو الإقليمي والمتمثلة في:

- تحولات النظام الدولي وضغوطات القوى الخارجية: أدت نهاية الحرب الباردة بانتصار المعسكر الليبرالي وانتشار قيمته المتمثلة في: الديمقراطية حقوق الإنسان والحرية الاقتصادية إلى تحول العديد من دول أوروبا الشرقية التي كانت تابعة للإتحاد السوفياتي إلى الديمقراطية وحدوث تغيرات ليبرالية في دول لإفريقية وآسيوية(فايز الربيع، 2004، ص189).

ويمكن أن ينتج التحول عن رغبة الدول في تلقي المساعدات الخارجية، حيث تؤكد الدول والمؤسسات المانحة على الحاجة إلى مزيد من المشاركة السياسية والمسؤولية الشعبية إذا ما أرادت الدول المحتاجة الحصول على المنح والمساعدات، وهو ما تنتهجه الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا وبريطانيا في سياستها مع هذه الدولة، وقد يصل الأمر إلى حد التدخل العسكري مثل ما حدث في العراق(محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين، 1999، ص02).

- العدوى والإنتشار: يقصد بها أن التحول الناجح في دولة ما يشجع على إحداث تحول ديمقراطي في دول أخرى وهو ما يصفه "صامويل هنتنغتون" بمفعول كرة الثلج، وقد ظهر أثر النماذج الناجحة في تجربة التحول الديمقراطي عام 1990 في حالات بلغاريا، رومانيا، يوغسلافيا وألمانيا، ويتأكد دور هذا العامل مع انتشار ما يسمى بظاهرة العولمة التي أدخلت العالم كله نحو مزيد من التنميط في القيم الثقافية والسياسية وأساليب العيش والتفكير والسلوك، كما أن التقارب الجغرافي له دور كبير في إنتقال عملية التحول من دولة إلى أخرى، وهو ما حدث في دول أوربا الشرقية التي خرجت من سيطرة الإتحاد السوفياتي وبدأت في عمليات التحول الديمقراطي بلدا تلو الآخر(Samir Amine,1996,p 96).

3. مراحل التحول الديمقراطي:

تمر عملية التحول الديمقراطي بثلاث مراحل هي:

ـ مرحلة القضاء على النظام الغير ديمقراطي: أو ما تسمى بمرحلة الصراع السياسي غير الحاسم، وتكون بطريقة سلمية أو غير سلمية، حيث يمر فيها المجتمع القومي بمرحلة إعدادية، وتشهد هذه المرحلة صراعا حادا بين جماعات متنافسة ومتنازعة، وإن كانت أطراف الصراع تختلف من بلد لآخر، أي أن الديمقراطية دائما تولد من رحم الصراع وحتى العنف، وهذا ما يفسر إمكانية هشاشة الديمقراطية في المراحل الأولى أو تمزيق هذا الصراع للوحدة الوطنية أو تزايد قوة إحدى الجماعات إلى الحد الذي تتغلب فيه على بقية أطراف المعارضة(عبد العظيم محمود حنفي، 2011).

ـ المرحلـة الإنـتـقـالـيـة: هي مرحلة الإنتقال وإقامة نظام ديمقراطي أو ما تسمى بـ"مرحلة القرار"، وتبدأ هنا عملية الإنتقال والتحول المبدئي، فهي لحظة حاسمة تقرر فيها أطراف الصراع غير المحسوم التوصل إلى تسويات، وتبني قواعد الديمقراطية ويمنح للجميع حق المشاركة السياسية في القرار السياسي، وهذه المرحلة تتسم بتنوع أشكالها خاصة أنه في إطارها تتم صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية وتنتهي مع وضع دستور ديمقراطي وعقد إنتخابات حرة وتوسيع نطاق المشاركة السياسية.

ـ مرحلة تجسيد/ترسيخ النظام: أو ما تسمى بمرحلة التعود، أين تتعود الأطراف المختلفة قواعد النظام الديمقراطي الذي ليس بالضرورة يكون ناتجا عن قناعة، ولكن مع مرور الوقت تتعود الأطراف على هذه القواعد وتتكيف معها، وتصبح الأجيال الصاعدة من النخب السياسية أكثر قناعة وإيمانا بالديمقراطية، وهنا يمكن أن نقول بأن الديمقراطية ترسخت في المجتمع السياسي.

ما يمكن قوله في الأخير هو أن الحركات الديمقراطية والثورية قد تلتقي في أشياء وتختلف في أشياء أخرى لكل منها مميزاتها وخصوصياتها المنفردة، لكن ثمة رابطا أساسيا بينها جميعا، هو أن النظام السياسي والإجتماعي والإضطهاد الديني والفكري يدفع إلى طريق التمرد والثورة ويفرض رفع السلاح في وجه الظالم سواء كان حاكما أو فردا مسيطرا ، وهو ما ينطبق على الثورات العربية.

ثانيا. الثورات العربية: موجة التحول الديمقراطي في الوطن العربي

1. أسباب الثورات العربية:

جاءت الثورات العربية لتضع حدا للإستبداد وإتساع فجوة الفساد التي أصبحت عائقا أمام التقدم، هذه الثورات التي قادتها مجموعات الشباب الذين بلوروا حيزا جديدا من التعبير على شبكات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، جاءت نتاج تراكم العديد من الأسباب التي لم تلبث أن فجرت إنتفاضات سرعان ما تحولت إلى ثورات عارمة شملت جميع البلاد، و يمكن أن نجملها فيما يلي :

أ.الفساد وسوء الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية: سجلت البلدان العربية خلال فترة حكم الرؤساء المخلوعين درجات عالية من الفساد وكانت الأسر الحاكمة الطرف الأول فيها إذ لم تتوانى في إهدار الثروة الوطنية بأرقام خيالية في سبيل العيش المترف. ففي الوقت الذي تشهد فيه البلاد هذا الحجم من الفساد، كان الشعب يرزخ تحت خط الفقر والبطالة والتوزيع غير العادل للثروات(نور الدين العوفي، 2011، ص141–142).

ب.القمع والإستبداد: معظم الدول العربية تملك سجلا سيئا في حقوق الإنسان و ذلك لاستبداد الحكام وتشبثهم بالكراسي لعقود طويل، فالزعيم الليبي القذافي هو أقدم حاكم، وجاء الحكم بانقلاب عسكري سنة 1969 أسماه "ثورة الفاتح"، وفي سوريا وصل الرئيس بشار الأسد إلى الحكم خلفا لأبيه حافظ عام 2000 في سابقة لم تشهدها الدول العربية في نظام الحكم الجمهوري، حيث تم تعديل الدستور في 15 دقيقة ليناسب عمر بشار ويتمكن من حكم سوريا، أيضا في مصر واليمن كانت هناك رغبات من حاكميها لتوريث أبنائهم(ويكيبيديا، الموسوعة الحرة).

كذلك في الأنظمة الملكية كان هناك حكم ملكي مما أدى لخروج مظاهرات في بعض الدول الملكية مثل البحرين والأردن والمغرب وعمان للمطالبة بملكية دستورية ومزيد من الحريات(ويكيبيديا، الموسوعة الحرة).

ج.إنتهاك حقوق الإنسان ومصادرة الحريات: من عوامل التحول الديمقراطي أيضا هو الإنتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان، حيث ووجهت التظاهرات السلمية بالعنف الشديد والإعتقالات وتلفيق التهم والمحاكمات الجائرة والإنتقامية، حيث تم تسجيل العديد من الوفيات الناتجة عن العنف بمختلف أشكاله الصادر عن السلطة، إضافة إلى انتهاك الحق في الحياة لغياب الحد الأدنى من الرعاية الصحية، وعدم المساواة بين الرجل والمرأة وانتهاك الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية نتيجة الأنظمة السائدة، ضف إلى ذلك إنتهاك الحق في التنمية (كالسكن)، والحق في الشغل وحقوق العمال والحقوق النقابية، الحق في الصحة(الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، 2012).

د.انتحار البوعزيزي: قام الشاب التونسي محمد البوعزيزي بإحراق نفسه يوم 17 ديسمبر في مدينة سيدي بوزيد، لأنه سئم وضعه الإجتماعي المتردي، إضافة لتسلط الشرطة على المواطنين وعدم قبول الشكاوي الموجهة ضدهم، وتضامن أهالي سيدي بوزيد مع البوعزيزي وخرجوا في مظاهرات للمطالبة بالعدالة والحرية لكن الإحتجاجات سرعان ما تحولت إلى ثورة أطاحت بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي لتكون شرارة الإحتجاجات في الوطن العربي من المحيط إلى الخليج(ويكيبيديا، الموسوعة الحرة).

2. سمات الثورات العربية:

رغم أن لكل ثورة خصوصياتها،إلا أن هناك مجموعة من السمات التي اشتركت فيها الثورات العربية، وهي(عبد القادر دندن، 2012):

- التزامن: انفجرت الثورات العربية في فترات زمنية متقاربة، ما جعل البعض يطلق عليها بموجة التحول الرابعة في الوطن العربي.
- الإنتشار: بسبب تشابه التركيبة الإقتصادية والاجتماعية والسياسية وكذلك التقارب الجغرافي بين هذه الدول فهناك إمكانية لإنتشارها بشكل سريع وعلى نطاق واسع.
- الشعبية: القوة التي لعبت دور المحرك الرئيسي في هذه الثورات هي الحركة الشبابية من طلاب الجامعات والعاطلين عن العمل، بسبب البطالة الضاغطة وتعاظم الإحساس بالظلم الإجتماعي الناجم عن الفساد وخصخصة مؤسسات الدولة لخدمة الأفراد والعصابات بدل خدمة الوطن والشعب، فهي ذات طبيعة واحدة: شعبية، مدنية، شبابية(توفيق المديني، 2011، ص118) .

- سلمية وعفوية: أكدت الأبحاث والدراسات أن هذه الثورات جاءت بطريقة عفوية نتيجة تراكمات تاريخية وإحساس بالظلم والتهميش، فانتفضت الشعوب العربية ضد الأنظمة المستبدة مطالبة سلميا بإصلاحات جذرية وتغيير الأوضاع الراهنة.

- أهداف واحدة: حيث لم يرفع أحد مطلب بناء دولة العمال والفلاحين أو إقامة الخلافة، وإنما اتفقت كل الشعوب على الشعار الذي رفع في تونس وصنعاء والمنامة والقاهرة وبنغازي: الشعب يريد إسقاط النظام، وعلى مطلب موحد هو مجلس تأسيسي ودستور يضمن بناء الدولة المدنية والمجتمع الحر(منصف المرزوقي، 2011، ص114).

- الدعم الإعلامي: حظيت الثورات الشعبية في الوطن العربي بتغطية إعلامية واسعة عملت على تعبئة الشباب للخروج والمطالبة بالتغيير، وقد أثر هذا الصدى الإعلامي الكبير حتى على دول أخرى ديمقراطية مثل الولايات المتحدة وإسرائيل وروسيا، حيث أنه في إسرائيل تم اقتباس شعارات الثورات العربية منها: "الشعب يريد عدالة اجتماعية".

- دور التيارات الإسلامية في هذه الأحداث لم يكن أساسيا: فإذا نظرنا إلى الذين فجروا الثورات العربية لوجدنا أنه جيل جديد غير متأثر بالأيديولوجيا، فشعاراتهم كلها براغماتية وملموسة ولا يستعينون بالإسلام، فالثورات المحلية دحضت فكرة أن الحركات الإسلامية وحدها تملك القوة الأيديولوجية والتنظيمية لتحدي الدولة البوليسية في الوطن العربي(خير الدين حسيب، 2011، ص12).

- هذه الثورات أثبتت أن إسقاط النظام أسهل بكثير من إقامة نظام ديمقراطي: حيث تفاقمت الخلافات وتعددت المطالب والرؤى حول شكل الدولة القادمة: هل ستكون مدنية، علمانية أو إسلامية...؟

- أثبتت أن الديمقراطية ضرورية ولكن ليست كافية: فهناك ضرورات أخرى لا بد من تحقيقها إلى جانب الديمقراطية وتتعلق بتحقيق الأمن والتنمية والعدالة الإجتماعية، وبالتالي لا بد من تعزيز الديمقراطية بمكاسب اقتصادية واجتماعية، وهنا يطرح السؤال: لماذا تتزايد معدلات الهجرة غير الشرعية حتى بعد الثورة؟

3. المواقف الدولية من الثورات العربية:

إن التدخل الدولي الخارجي ودعم الدكتاتوريات كان من أهم مقومات الاستبداد لدى الأنظمة العربية على شعوبها، ومن هنا فإن القوى الدولية كانت دائمة الأنظمة ضد الثورات في بداياتها، ولكنها عندما أدركت أن إرادة الشعوب العربية بدأت تتحرر، وأنها لا يمكن أن تقف في وجهها بشكل مباشر، وأن حلفائها من المستبدين لم يعودوا قادرين على حماية مصالح تلك القوى، واتجه بعضها إلى دعوة هذه الأنظمة للاستجابة إلى إدارة الشعوب ثم رفع الدعم عنها ودعوة حكامها إلى التنحي ومغادرة السلطة(مجموعة كتاب، د.ت.ن).

أ. موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورات: وصف الموقف الأمريكي من الثورات العربية بأنها مارست دور المراقبة للتطورات في كل البلدان العربية من جهة ، كما عمدت إلى تقديم النصائح المباشرة إلى بعض الدول بضرورة اتخاذ خطوات إستباقية من أجل الإصلاح قبل أن يكون الوقت قد تأخر من جهة أخرى (مجموعة كتاب، د.س).

ب. موقف الإتحاد الأوروبي من الثورات: في بداية الأمر ساندت دول الإتحاد الأنظمة العربية بإظهار قدر عالي من التعاطف مع الأنظمة العربية القائمة وذلك من أجل الحفاظ على مصالحها في المنطقة، وعند انتصار أولى الثورات الشعبية العربية على النظام الاستبدادي في تونس اجتمع وزراء خارجية الإتحاد الأوروبي في بروكسل وأشادوا برغبة التونسيين في إقامة نظام ديمقراطي مستقر ودولة قانون وتعددية سياسية في كتف الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات إلا سياسية، فقد دعا الإتحاد الأوروبي إلى الهدوء بعد خروج زين العابدين بن علي من تونس واستقرار الأوضاع فيها، كما أظهر الإتحاد تفهمه للمساعي السلمية للشباب المصري وأكد على أهمية تحقيق الديمقراطية مطالبا النظام المصري بتحقيق المزيد من الإصلاحات، وذلك من خلال إصدار كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا بيانا مشتركا أشارت فيه إلى قلقها الكبير بسبب تدهور الأوضاع في مصر وأدانت العنف داعية إلى ضرورة الإسراع في الانتقال المنظم للسلطة(خليل سامي أيوب، 2011).

ت. موقف روسيا والصين: خلافا لما في ردود أفعال الدول الكبرى، لم يكن الموقف الروسي والصيني مرتبكا كثيرا، إذ أبدت الدولتان دعمهما للأنظمة بشكل شبه كامل، مع الحث على إصلاحات وحوار بين الحكومة والمعارضة، ورفض قاطع للتدخل الدولي، خاصة في سوريا، حيث استعمل البلدان حق الفيتو ضد قرار يدين النظام السوري، وكانتا في وقت سابق قد امتنعتا عن التصويت لفرض الحظر الجوي على ليبيا، ما سمح لحلف الناتو بالتدخل هناك.

ث. موقف تركيا وإيران:

موقف إيران: راقبت إيران بدقة وحذر التداعيات المحتملة التي يمكن أن تنتجها الثورات والاحتجاجات العربية على مصالحها في الإقليم، حيث رحبت في البداية بهذه الثورات، فقد اعتبرت أن التداعيات الأولية لهذه الثورات تصب في مصلحتها على أساس أنها تقدم مؤشر على فشل الجهود الأمريكية التي تلقى دعما من بعض القوى الإقليمية لكبح طموحاتها النووية الإقليمية (تونس ومصر) لكن هذا الموقف سرعان ما تغير تدريجيا عندما امتدت هذه الثورات إلى حلفائها في الإقليم للدرجة التي يمكن فيها الحديث فيها عن موقف إيراني واحد بل مواقف متعددة ومتناقصة في بعض الأحيان(محمد عباس، د.س).

موقف تركيا: حرصت تركيا على تدرج مواقفها لحين وضوح مؤشرات الحسم لتعلن مع تصاعد الإحداث انحيازا نسبيا ووفقا لطبيعة كل حالة للحقوق المشروعة للشعوب العربية في تحقيق إصلاح اقتصادي وتحول حقيقي نحو الديمقراطية، حيث تأثر هذا الموقف بمصالح تركيا الاقتصادية في المنطقة حيث ساندت مبكرا كل من الثورة المصرية والتونسية بسبب انخفاض حجم الاستثمارات التركية في الدولتين مقارنة مع ليبيا، ثم انتقل الموقف التركي من الدعوة لإعطاء حل سلمي للأزمة الليبية ومعارضة اتخاذ قرار أممي بفرض عقوبات على النظام الليبي إلى المطالبة بتنحي القذافي.

أما الأزمة السورية فقد عكست ارتباكا كبيرا في الموقف التركي الذي وجد نفسه أمام تحديات قد تعصف بكل استثماراته السياسية والاقتصادية في سوريا ناهيك عن المشكلات الأمنية التي قد تترتب عن زيادة المواجهات في سوريا بسبب ارتباطها بحدود كبيرة مع سوريا(محمد عبد القادر، د.س).

ثالثا.الثورات العربية والأمن في المتوسط: الواقع والآفاق

1. تداعيات الثورات العربية على الأوضاع الأمنية للمتوسط:

إن التحولات السياسية التي تشهدها الدول العربية منذ عام الماضي أفرزت أزمات أمنية حادة كان لها تأثير مباشر في تفاقم العديد من الظواهر التي تشكل تهديدا للبنية الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط، والتي نذكر منها:

- الهجرة غير الشرعية وإشكالية اللاجئين: فجرت الثورات العربية الحديث مجددا عن قضية الهجرة غير الشرعية إلى دول شمال المتوسط، فبعد شهر فقط من اندلاع الثورتين التونسية والليبية وصل حوالي 28000 مهاجر إلى الجزيرة الإيطالية لامبيدوزا، وهو مما أثار الخطابات التي تحذر من خطر الهجرة على أوروبا منها خطاب الرئيس ساركوزي في 27 فيفري 2011 الذي أعلن خلاله أن فرنسا ستطبق شرط الحماية الموجود في اتفاقية "شنغن" ضد المهاجرين الذي يصلون عبر الحدود الفرنسية الإيطالية بحجة وجود تهديد للأمن العام الفرنسي(حسان حاجي، 2012).

وبالنسبة لاتفاقية ضبط الحدود الثنائية الموقعة بين دول جنوب أوروبا والأنظمة السابقة تبدو غير مجدية، إذ كان النظامان يحصلان على مساعدات أوروبية في مقابل الحد من هذه الهجرة، وبمجرد سقوطهما تدفقت أعداد كبيرة من المهاجرين على السواحل الأوروبية المتوسطية، خاصة وأن الأنظمة التي خلفت الدكتاتوريين لا ترى نفسها ملزمة باحترامها، وهو ما يشكل تحديا مضاعفا للقارة العجوز(كاترين دي ويندن، 2011).

أما بالنسبة للأزمة في سوريا، فقد أنتجت أوضاع أمنية خطيرة دفعت بفئات الشعب السوري إلى الفرار من أراضيهم والبحث عن الاستقرار والأمان خارج الحدود في الأردن، تركيا ،لبنان وحتى الجزائر، وتشير الإحصائيات أن عدد اللاجئين السوريين سيصل إلى 700,000 لاجئ مع مطلع سنة 2013(موقع قناة فرانس 24).

- الجريمة المنظمة وتجارة السلاح: إن الإنفلاتات الأمنية التي عرفتها المنطقة العربية كانت تربة خصبة ترعرعت فيها كل أنواع الجريمة وازدهرت التجارة بالبشر وزادت عصابات تهريب المخدرات، خاصة بعد الإستيلاء على الآلاف من قطع الأسلحة من أقسام الشرطة التي جرى اقتحامها أثناء الثورة والتي أصبحت منتشرة عبر حدود الدول المتجاورة وتباع بأسعار رخيصة، حيث قدر عددها حوالي 800.000 قطعة سلاح متداولة في المنطقة، إضافة إلى وجود الصواريخ المضادة للدبابات بيد العديد من الجماعات، كما أكدت مصالح أمن الحدود أن 73% من الموقوفين يحملون أسلحة بيضاء و60%منهم مدمنون على المخدرات، هذه الأخيرة تضاعف تهريبها بشكل غير مسبوق، حيث بلغت قيمة الكوكايين المهرب من أمريكا اللاتينية حوالي 1،5 مليار دولار،حيث تجاوزت قيمة الحشيش المهرب مبلغ 12 مليار دولار، وهو ما يعكس الحالة السيئة التي آلت إليها الأوضاع الأمنية بعد الثورات العربية في المنطقة(عبد الوهاب عميروش، ديسمبر 2012).

- الإرهاب: مع اندلاع الثورات العربية، أكد الكثير من المحللين والأكاديميين أن التنظيمات الإرهابية تقف في الجانب الخاسر من الخارطة السياسية الجديدة، وكان هناك من زاد في تحليله وقال أن الثورات تعتبر ضربة قاضية لهذه المنظمات ولأفكارها، غير أن الواقع يثبت أن أحداث

الربيع العربي أوجدت لهذه الجماعات الإرهابية مجال عمل ونشاط واسع في الدول التي عمتها الفوضى، حيث أن عدم استقرار الأنظمة الجديدة وتفكيك أجهزة الأمن التقليدية التي عملت في السابق بضراوة ضد هذه العناصر وفرت أوضاعا مغرية خاصة بعد الإفراج عن سجنائها وعودة آخرين إلى الوطن بعد رفع أسمائهم من قوائم الإنتظار (مصر)، كما أن ضعف الرقابة على الحدود يسر تسلل العناصر والمقاتلين، والمناخ الفكري يسمح بتمرير الخطاب الإرهابي عبر تلوينه بصبغة دينية(فتحي بلعيد، 2012).

حيث أدى سقوط نظام حسني مبارك إلى تغلغل القاعدة داخل الأراضي المصرية وقيامها بالتفجيرات المتتالية لأنابيب النار المتجهة إلى إسرائيل والتي أسفرت عن مقتل 16 جندي بسبب الفراغ الأمني الذي عانت منه سيناء بعد ثورة 25 يناير(وائل الليثي، د.س).

كما أدى سقوط نظام القذافي إلى عدة مشاكل أمنية إقليمية منها أزمة مالي، هذه الدولة تعد جزءا من منطقة الصحراء الكبرى التي تشمل جنوب ليبيا، وهو ما يعني تهريب الأسلحة وإنتقال المقاتلين بسهولة من ليبيا عبر الجزائر إلى مالي، ما أدى إلى توسيع نشاط القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وإتخاذه من مالي مقرا لعملياته الإرهابية في مختلف أنحاء شمال إفريقيا والساحل الصحراوي(عبد الوهاب عميروش، 2012).

2. انعكاسات الثورات العربية على المبادرات الأمنية المتوسطية:

يمكن تلخيص انعكاسات الثورات العربية - التي نفترض في هذا المبحث أنها ستقود إلى انتقال ديمقراطي في المنطقة -على المبادرات الأمنية في حوض المتوسط في ما يلي(عبد النور بن عنتر، 2012):

- إن دمقرطة العالم العربي ستجعل المشروطية الديمقراطية الأوروبية - التي بقيت كنظرية - لا معنى لها، مما يؤدي إلى بناء حوارات أمنية جديدة ظلت لوقت طويل حبيسة غياب الديمقراطية، وستخلق الثورات العربية وضعا جديدا تكون فيه الديمقراطية والإستقرار متلازمين ولا تفضيل بينهما،مما يؤدي إلى تحرير هذه الحوارات من التقييد الذي لازمها بسبب غياب القيم المتقاسمة(الديمقراطية وحقوق الانسان).

- إعادة صياغة مبادئ هذه الحوارات وفق قواعد جديدة تفرضها حركة الدمقرطة العربية، وتظهر هنا ثلاثة عوامل رئيسية ستحدث نقلة نوعية في المبادرات الإقليمية المتوسطية وهي:

- سيفرض التحول الديمقراطي العربي على الحكومات الجديدة الشفافية التامة في انخراطها في المبادرات الأمنية الإقليمية في المتوسط، وهذا بمثابة قطيعة مع المقاربة الحالية، وبالتالي فالتحول الديمقراطي العربي سيضفي شرعية على المبادرات الإقليمية والانخراط فيها، لأن المشاركة فيها ستكون وفق قواعد الشفافية والمساءلة أمام البرلمان.
- الثورات العربية تبشر بثورة في الشؤون العسكرية الإقليمية، فقد دأبت القوى الغربية على حماية الحصرية النووية الإسرائيلية بدعوى الديمقراطية(حيازة بلد ديمقراطي على هذا السلاح أهون من حيازة بلد غير ديمقراطي له)، ولم يكن المشهد التسلطي العربي يفند هذه الحجة وتوضيح خطورتها على أمن المنطقة، لكن مع الإنتفاضات الديمقراطية الحالية تغيرت المعطيات، حيث أصبح هناك خيارات:

إما القبول بتعميم انتشار أسلحة الدمار الشامل المعنى أن تقبل بأن تمتلك دول صارت ديمقراطية حديثا أسلحة نووية إن أرادت ذلك.

وإما أن نجعل المنطقة خالية تماما من هذه الأسلحة، وتضاف إليها اتفاقات للحد من التسلح في مجال الأسلحة التقليدية.

- تؤكد القوى الغربية على أن إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، لكنها في الوقت ذاته تغض البصر على الإحتلال الإسرائيلي، وتدعم هذه الدولة وتقدمها كنموذج ديمقراطي في الشرق الأوسط وجنوب المتوسط، لكن مع الثورات الديمقراطية الأخيرة، على الدول الغربية أن تثبت صدق فرضية مايكل دويل: (الديمقراطيات لا تتصارع) في منطقة المتوسط أيضا، ويجب التذكير أن كل المبادرات الأمنية الإقليمية في المتوسط في شقها السياسي والأمني اصطدمت بالصراع العربي - الإسرائيلي، ومع الأحداث الأخيرة فإن الديمقراطيات العربية الناشئة ستكون في موقف قوة وتضع القوى الغربية أمام مسؤوليتها ومبادئها،أي تسوية الصراع على أساس الحرية والديمقراطية.

3. حوض المتوسط بعد الثورات العربية: الفرص والتحديات

أثارت الإنتفاضات الشعبية التي شهدتها بعض الدول العربية نقاشات واسعة في الأوساط الأكاديمية والسياسية والأمنية حول إمكانية نجاحها وتحقيق أهدافها، وما تطرحه من فرص وتحديات في حوض المتوسط بوصفه منطقة حساسة تتعايش فيها تلك الدول، وسنورد أهم هذه الفرص والتحديات كالأتي :

أ. الأوضاع الاقتصادية بعد الثورات العربية: يرى بعض المراقبون أن الاقتصاد العربي بشكل عام وخصوصا اقتصاد بلدان الربيع العربي لا يزال يشكل مصدر قلق لدى الكثير لكونه اقتصاد ضيق بسبب كثرة الديون الخارجية وسياسات الأنظمة السابقة، بالإضافة إلى عدم الاستقرار الأمني والاضطرابات المستمرة التي أعقبت الثورات والتي بدورها أثرت سلبا على المسيرة الاقتصادية في تلك البلدان(شبكة النبأ للمعلوماتية، 2012). فالاستثمار في مصر تراجع بشكل كبير، حيث سجل المؤشر الرئيسي للبورصة هبوطا يصل إلى 5% وخرجت من البلاد استثمارات أجنبية بلغت 483 مليون دولار، ونسبة التضخم في ليبيا قفزت إلى 16% في 2011 نتيجة ما أصاب المصانع وشبكة النقل من أضرار بسبب المعارك.

وتشير بعض التقارير إلى أن خسائر الثورات العربية الاقتصادية تقدر بـ75 مليار دولار أغلبها كان في مصر، وتونس وليبيا، نجم عن ذلك توقف الأنشطة الاقتصادية والسياحية والاستثمارية وغيرها. وفي هذا الشأن فقد توقع صندوق النقد الدولي في تقرير خاص أن تشهد معظم الاقتصاديات المتضررة من الثورات تعافيا بطيئا مع مكابدتها تضخما مرتفعا وبطالة متزايدة، مضيفا أن عودة الاستقرار السياسي سيتيح نموا أسرع إلى حد ما لكل من مصر والأردن والمغرب وتونس واليمن في عام 2013(إدمون العيسى، 2012).

ب. الوحدة العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير: شكلت المنطقة المغاربية منطلق للثورات العربية، وإذا كانت هذه الثورات تسمح بدعم الإنتقال نحو الديمقراطيات وبناء دول الحق والقانون وإرساء علاقات جديدة بين الحاكمين والمحكومين على أساس المواطنة والتواصل، فإنها تدعم توفير شروط اجتماعية تدعم الإندماج الإجتماعي المغاربي، مما يوفر قاعدة اجتماعية متينة لبناء

اتحاد مغاربي في عالم متغير سمته التكتل والعمل الجماعي، الذي سينعكس بالإيجاب على أداء وفعالية النظام الإقليمي العربي برمته وعلى مشروع الوحدة العربية الذي بقي حلما في أذهان الملايين(إدريس لكريني، 2012).

غير أن هناك من يرى أن الثورات العربية الحالية واللاحقة، قد تكون مخططا غربيا يرتبط بالمشروع المطروح من طرف "تيودور هرتزل" في السيطرة على العالم وتحقيق حلم اليهود بإقامة دولة لهم في منطقة الشرق الأوسط تمتد من الفرات إلى النيل بمساعدة من الولايات المتحدة والدول الغربية، فيما يسمى بمشروع الشرق الأوسط الكبير المطروح من طرف إدارة "جورج بوش الإبن" منذ عام 2004، من خلال إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط وفق إصلاحات سياسية وإقتصادية وإجتماعية مضادة لمشروع الوحدة العربية، ولعل تغيير الأنظمة القائمة في هذه الدول يعد خطوة مهمة نحو إقامة حكومات ليبرالية معتدلة تضمن ولاءها للغرب بعد دعمها في ثورتها وإيصالها إلى السلطة، وبالتالي ستعمل الدول الغربية على عرقلة مشروع الوطن العربي الكبير بكل الوسائل المتاحة في سبيل تحقيق أهدافها وحماية إسرائيل(سامي العرضة، 2012).

ج. صعود الحركات الإسلامية: تخشى الدول الأوروبية من النجاحات التي تحققها الأحزاب الإسلامية في دول الربيع العربي، فهذه الأخيرة انقادت إلى الأصولية الإسلامية رغم الدعوات إلى الديمقراطية المدعومة من العالم الحر، وتجد أوروبا نفسها واقعة بين مطرقة النموذج الإيراني وسندان النموذج التركي، كيف ذلك؟

تؤكد إيران على أن الثورات العربية هي بوادر يقظة إسلامية من الثورة الإيرانية، وتدعو إلى إقامة نظام شعبي على أساس الدين على الطريقة الإيرانية، وقد أعلنت الأحزاب الإسلامية الصاعدة أنها تسعى إلى إقامة دولة مدنية بمرجعية دينية تضمن الحفاظ على هوية الأمة العربية الإسلامية، وهو ما تعتبره أوروبا تهديدا لمصالحها وحذرت من خطر الإنحراف الراديكالي الإسلامي في أعقاب الثورات العربية(فراس أبو هلال، 211، ص03)، فإذا نجح الإسلام السياسي مستقبلا في توحيد دوله ضمن إتحاد إسلامي قوي تحل محل جامعة الدول العربية، فإنه قد يتجاوز ما هو أكثر من ذلك، وقد يلعب بفكرة إحياء أسطورة دار الإسلام التي حكمت العالم العربي حقبة من الزمن في الماضي(بوعلام صنصال، 2012).

أما بالنسبة لتركيا، فهي نموذج تسعى بعض الأحزاب الإسلامية الناشئة إلى الإقتداء به وتجسيده في دولها على أساس أن الإسلام في تركيا حضاري ولا يتعارض مع الديمقراطية، وهذا النموذج يخيف القوى الغربية لأنه نابع من إدارة ذاتية وليس مفروضا من الخارج، وكل ما هو ذاتي وإرادي يخشاه الغرب لأنه يعيق سياساته ويقلص مصالحه وينزله من مرتبة الطرف المهين إلى الطرف الشريك(موقع قناة روسيا اليوم، 2012).

كما أن هناك هاجس أوروبي آخر، يربط بين إشتداد بأس الحركات الإسلامية وبين تزايد خطر الإرهاب، حيث أن هناك حركات تدعم النشاط الإرهابي في دول الربيع العربي، والدليل على ذلك هو التفجير الذي وقع في القنصلية الأمريكية بليبيا الذي يؤكد وجود علاقة بين الحكومة الجديدة والجماعة الإرهابية المنفذة لعملية التفجير.

خاتمة:

من خلال ما سبق عرضه، نخلص إلى القول بأن موجات التغيير والحراك الديمقراطي التي تشهدها المنطقة العربية تكمن خصوصياتها في كونها وقعت في منطقة المتوسط، هذه الأخيرة تشكل مجالا للتمايز بين الهويات والثقافات وفضاءا تتجسد فيه النزاعات الحادة والرغبات المدمرة والمنافسة الشديدة في ظل تداخل مصالح الدول الكبر الدولية والإقليمية، ما يجعل هذه الثورات محل إهتمام وترقب من جانب تلك الأطراف التي سارعت في تقديم رؤاها ومقترحاتها حول تسوية الأزمات التي تحدث في المنطقة بشكل يضمن أمنها يحمي مصالحها الإستراتيجية ويوجه التغيرات الحاملة وفقا لما يخدمها، وفي ما يخص التداعيات الأمنية الخطيرة التي خلفتها الثورات العربية على حوض المتوسط، فإنها كما يقول بعض المحللين، وضع طبيعي تشهده المنطقة بعد هذه التغيرات السياسية الكبرى والمفاجئة فيما يسمونه بالفترة الإنتقالية، لكن هذه الفترة متجهة نحو الإستمرار نظرا لأهمية المكان الذي وقعت فيه وضبابية مستقبل الدول التي تعيش الحراك الديمقراطي الذي يرتبط بالتوصل إلى الإجابة على السؤال التالي: هل ستتمكن الثورات العربية من تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي، أم أن أهدافها مهددة بالإجهاض؟.

قـــائمة المـــراجـــع

1. أحمد منيسي(2004)، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر.
2. بلقيس أحمد منصور(2004)، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي ــ دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى، مكتبة مدبولي، صنعاء، اليمن
3. عبد الغفار رشاد القصبي(2004)، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات، ط 1 ، مكتب الآداب، القاهرة ، مصر.
4. فايز الربيع(2004)، الديمقراطية بين التأصل الفكري والمقاربة السياسية، ط 1، دار حامد للنشر والتوزيع ، القاهرة، مصر .
5. فراس أبو هلال(جويلية 2011)، إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.
6. محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين(1999)، التحولات الديمقراطية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، مصر.
7. توفيق المديني(أفريل 2011)، ربيع الثورات العربية الديمقراطية، المستقبل العربي، العدد 386، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
8. خير الدين حسيب(أفريل2011)، حول الربيع الديمقراطي العربي: الدروس المستفادة، المستقبل العربي، العدد386، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
9. عمر الشوبكي(أفريل 2011)، الحركات الإجتماعية في الوطن العربي : مصر، المغرب، لبنان، البحرين، المستقبل العربي، العدد 386، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
10. معتز بالله عبد الفتاح(أفريل 2007)، الديقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج، المستقبل العربي، العدد 326، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
11. منصف المرزوقي(أفريل 2011)، الآفاق المرعبة والمذهلة للثورة العربية، المستقبل العربي، العدد 386، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

12. إبراهيم مصطفى وآخرون(1960)، المعجم الوسيط، باب الحاء، مطبعة مصر، القاهرة، مصر.
13. حسن سلامة(1998)، التحولات الديمقراطية وشرعية النظام السياسي في مصر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.
14. عبد القادر دندن(مارس 2012)، محاضرات في مقياس "التحول الديمقراطي في الوطن العربي، السنة الأولى ماستر، تخصص: إدارة محلية، جامعة عنابة، الجزائر.
15. عبد الوهاب عميروش(ديسمبر 2012)، مستقبل العلاقات الأمنية في الشمال الأطلسي ودول المغرب العربي، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول: المغرب العربي في الإستراتيجيات الدولية في مطلع القرن 21م، قسم العلوم السياسية، جامعة عنابة، الجزائر.
16. إدريس لكريني(2012)، الثورات العربية ومستقبل الإتحاد المغاربي، 18جويلية 2012 ،على موقع : www.alarabiya.net
17. إدمون العيسى(2012)، "اقتصادات الربيع العربي"، 2012/11/20، على موقع : maito :post_ae@ruvr.ru
18. بوعلام صنصال(2012)، الإسلاميون لن تحكموا بلدانهم ديمقراطيا، 2012/10/29 ، على موقع: ar.qantara.de
19. حسان حاجي(2012)، تراجيديا الهجرة السرية في تونس، 26 /2012/09 ، على موقع : http :twitter.com /ArabiAssafir
20. خليل سامي أيوب، موقف الإتحاد الأوروبي من الثورات العربية، الحوار المتمدن، عدد 3564، ديسمبر 2011 ، على موقع:www.ahewar.org
21. سامي العارضة(2012)، ما بين مشروع الشرق الأوسط الجديد والوحدة العربية، 08 مارس 2012، على موقع:www.arabic@peopledaily.com
22. شبكة النبأ للمعلوماتية(2012)، الإقتصاد العربي..مشاكل مزمنة تفاقمت بعد ثورات الربيع العربي، 2012/12/15، على موقع: www.annabaa.org
23. عبد النور بن عنتر(2012)، الربيع العربي والخيارات الإستراتيجية الأورو-أطلسية"،2012/02/02، على موقع: http://studies.aljazeera.net
24. فتحي بلعيد(2012)، "الثورات العربية فاقمت معدلات الجريمة ومخاطر الإرهاب"، 26 سبتمبر 2012، على موقع: Mmaktoob.news.yahoo.com
25. كاترين دي ويندن(2011)، التحدي الذي تفرضه الثورات العربية على قضية الهجرة"،2011، على موقع :www.chaosinternational.org
26. مجموعة كتاب(دس)، مطالب الثورات العربية والتدخل الأجنبي، على موقع: www.mesc.com
27. مجموعة كتاب، الموقف الاستراتيجي الأمريكي والإسرائيلي من التحولات السياسية في المنطقة العربية، على موقع www.neelwafurat.com
28. محمد عباس، إيران والربيع العربي: اعتبارات متداخلة واستحقاقات مؤجلة، على موقع: http://acpss.ahramdigital.org
29. محمد عبد القادر، تركيا **وثورات الربيع العربي**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، على موقع : http://acpss.ahramdigital.org

30. موقع قناة روسيا اليوم، "خارطة جديدة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط"، 2012/11/11، على موقع : www.arabic.rt.com

31. موقع قناة فرانس 24، في: www.france 24.com

32. وائل الليثي، الإرهاب والربيع العربي: انتعاش مؤقت، على موقع : www.ahram.org

33. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، **الثورات العربية**، على موقع:www.wikipedia.org

34. Oxford learner's pocket dictionary,(2003),Third Edition, New York : Oxford University Press.

35. Samir Amine, (1996), Les Défis de la Mondialisation, Paris: l'Hramattan,1996.